

(*) التبغ في سوريا

لمحة تاريخية عنه :

التبغ نبات سنوى من الفصيلة الباذنجانية تحتوى أوراقه بنسب متفاوت باختلاف الأصناف والبلاد المنتجة على كمية من مادة النيكوتين المخدرة ، وهو يستغل فى الوقت الحاضر للتدخين والاستنشاق والمضغ وأغراض صناعية أخرى ، مع العلم بأن السمية التى تخصص للتدخين لا تقل عن ٩٠٪ من مجموع السميات الناتجة .

ولا يعرف بالضبط تاريخ زراعته الأولى واستعماله ، وإنما يرجح أنه وجد بصورة طبيعية فى بعض بلدان أمريكا ، وأن سكانها من الهنود هم الذين بدأوا استعماله منذ القدم ، وربما كان ذلك قبل ميلاد السيد المسيح بكثير . ويقول بعض الباحثين إنه كان معروفا فى بعض البلدان الآسيوية كبلاد العجم منذ القرن الثالث عشر ، وأنه أدخل من آسيا إلى أوروبا ، غير أنه لم يمكن إثبات ذلك بصورة علمية قاطعة .

وقد أدخلت زراعة التبغ إلى أوروبا حوالى عام ١٥٥٦ وعم استعماله بعد ذلك كنبات طبي يشفى من جميع العلل ، بيد أن التجارب لم تلبث أن أثبتت عدم صحة هذه النظرية ، فعملت كثير من الدول على محاربته ، ولما لم يجد ذلك نفعا فكرت بعض الدول فى استثماره بغية إدخال موارد جديدة إلى خزائنها فأوجد نظام الحصر .

(*) مقتطف من النشرة الدورية التى تصدرها المديرية العامة لإدارة حصر التبغ والنباك بالإقليم السورى من الجمهورية العربية المتحدة .

إدارة حصر الدخان العثماني :

أعطى امتياز هذه الإدارة من الباب العالي في اسطنبول بموجب « فرمان عثماني » ، في عام ١٨٨٥ حتى نهاية عام ١٩٢٩ ، واتخذت إدارة الحصر مركزا لها في اسطنبول ، وكانت تخضع لهذه الإدارة جميع الولايات العثمانية بما في ذلك سوريا . وعندما تحررت البلاد العربية من نير الحكم العثماني بعد الحرب العالمية الأولى بقي هذا النظام مستمرا في سوريا ولبنان تحت اسم « المفقشية الدائمة لحصر التبغ والتبناك » ، التي اتخذت لها مركزا في بيروت تابعا للإدارة العامة في اسطنبول . وبعد هذه الإدارة طبق نظام البندول اعتبارا من أول عام ١٩٣٠

نظام البندول :

وفي مطلع عام ١٩٣٠ أصبح بيع وشراء التبغ والتبناك يخضع لنظام خاص سمي بنظام البندول ، ويفهم من نظام البندول أن بيع وشراء التبغ والتبناك خاضع لرسم تستوفيه الحكومة رأسا بموجب عصرية (بندول) تلصق على إنتاج المعامل ، ودام هذا النظام حتى عام ١٩٣٤

الإدارة ذات المنفعة المشتركة لحصر التبغ والتبناك في سورية ولبنان : ومنذ أول آذار ١٩٣٥ انتقل استثمار التبغ والتبناك من نظام البندول إلى « إدارة ذات منفعة مشتركة لحصر التبغ والتبناك في سوريا ولبنان » ، وهي الإدارة التي سبقت التأميم ، وقد اتخذت هذه الإدارة مدينة بيروت مركزا لها ، ومن الإدارة المركزية في بيروت كانت تصدر جميع الأنظمة والقوانين التي كانت تطبق في سورية ولبنان .

التأميم :

بقيت الشركة الآنفة الذكر تهيمن على أعمال الحصر إلى أن صدر المرسوم الجمهوري رقم ٢٤٨ بتاريخ ٧ آذار ١٩٥١ الذي انتقل بموجبه

استثمار حصر التبغ والتنباك من « الإدارة ذات المنفعة المشتركة » ، إلى إدارة مرتبطة بوزارة المالية وفقا لأحكام القرار رقم « ١٦/ل ر » المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٥ أطلق عليها اسم « إدارة حصر التبغ والتنباك » وهي المؤسسة الحالية .

وقد دأبت إدارة حصر التبغ والتنباك بعد التأميم على دراسة الخطوط العامة لتحسين زراعة التبغ ، ولابد من الإشارة هنا إلى حالة هذا الصنف الزراعى الهام ، كما خلفته لنا الإدارات الأجنبية التى كانت تشرف بشكل مباشر على مؤسسة الحصر .

اصطفاء البذور :

إن أنواع التبغ اختلط بعضها ببعض فانتشرت الفوضى بينها ولم يعد بالإمكان اعتمادها من حيث المميزات الخاصة بكل منها ، ولذلك فقد أكثرها أصله أو انحرف عنه ، فأصبحت هذه الأنواع لا تلبي حاجة (الخرمانات ، أى مختلف التبوغ التى تدخل فى صناعة اللقائف) وصيغها الثابتة مما حدا بالإدارة فى السنوات الثلاث المنصرمة إلى وضع برنامج لاصطفاء البذور المحلية ، فوضعت البرنامج التالى : ونفذ على مراحل وفقا لمقتضيات هذه العملية الهامة .

وضعت مجموعة الأنواع المستعملة فى البلاد تحت الدرس عام ١٩٥٤ فانخبت منها النماذج الصالحة لعملية الاصطفاء الإفرادى عام ١٩٥٥ فكانت فى العام المذكور وفيما تلاه على النحو الآتى :

عدد السلالات المستخبة	عام ١٩٥٥	عام ١٩٥٦	عام ١٩٥٧
صمسون	٢١	٩	١
فرنساوى	٧	٣	١
بلدى بارمايا	٥	٣	١
تنبالك عجمى	٣٠	٦	٢
بلدى اللاذقية	٣١	٩	ألفى
بلدى بيت باشوط	٥	ألفى	،
أبو خفجة	١٠	،	،

وقد زرعت السلالات الأخيرة عام ١٩٥٧ لإتمام عملية الاصطفاء . وعزلت تقريبا جميع أنواع التبوغ المستعملة مما اختلط بها ، وانتخبت أحسن سلالاتها التى سيحافظ عليها ، وهذه النواة كفيلا بتوحيد البزور فى سائر المناطق الزراعية .

إنتاج بزور التبغ :

لابد بالنسبة لما تقدم من اختلاط الأنواع ، وهو الاختلاط الذى أوجب عملية الاصطفاء المشار إليها ، من المحافظة على البزور النقية ، ويتعذر أن يوكل أمر المحافظة عليها إلى الزراع أنفسهم ، لهذا نظمت الإدارة فى مركز اختبارات اللاذقية قسما لإنتاج البزور فى المراكز الفرعية ، فبدأ القسم المذكور إنتاجه عام ١٩٥٥ على أساس السلالات الجديدة فى حقل كسب « للفرنساوى » وفى الشلفاطية (للأوتليا) وفى قسطل المعاف (للبرليب) وفى السفكون (للرافنيك) ، ووزعت البزور المنتجة على زراة المناطق التى تحقق فيها اختلاط أنواع متعددة ، فكانت كما يلى :

(بريليب ٥، ك — رافنيك ١٥ ك — أوتليا ٧ ك ، صمسون ٢٦ ك ،
بلدى مركز ٣٩ ك — فرنساوى ١٥ ك — تنباك ٤ ك) .

تضاف إلى هذا كميات أخرى من بزور الأنواع الأجنبية غير
المستعملة في بلادنا ولا تزال تحت الاختبار .

الزراعة

تضم مصلحة الزراعة فئتين من الموظفين : الأولى الإداريون الذين
يعملون في المكاتب ، والثانية الفنيون العاملون في الأراضي ، ومهمة
هذه المصلحة الإشراف على جميع الأعمال المتعلقة بزراعة التبغ ومراقبتها
وتنسيقها والعمل على تحسينها للحصول على أوفر الكميات وأجودها ومنع
تهريبها وضمان تقديمها كاملة إلى الإدارة ، وتنحصر أعمالها في الأمور الآتية :
تحديد رخص الزراعة — إحصاء مشاتل التبغ — أعمال كيل الأراضي
قبل التشثيل وبعده — تخمين المحصول — وزن المحصول — شراء المحصول —
تسليم المحصول إلى المستودعات . وهنا تبدأ مهمة مصلحة التبغ الورق .

النبوغ التي تزرع في سورية :

هنالك عدة أنواع من التبغ تزرع في أراضي الجمهورية السورية ،
يختلف بعضها عن بعض باختلاف نوع البزور وتأثير التربة والمناخ
والأساليب الزراعية المتبعة .

١ — التبغ الناتج من البزور البلدية :

(أ) التبغ « شك البننت » المعد للاستهلاك في سورية ، ويستعمل
في المصنوعات المحلية ، ويزرع في محافظتي اللاذقية وحلب .

(ب) التبغ أبوريحة المعد للتصدير بعد تدخينه « أى بعد تعريضه مدة
طويلة لدخان بعض النباتات والأشجار الحراجية حتى يصبح لونه بنيا
محروقا ، وهو لا يستهلك محليا ، وإنما يصدر إلى الخارج من قبل التجار

وتحت إشراف إدارة الحصر . وقد وقفت زراعة هذا النوع خلال عامى ١٩٥٦ و ١٩٥٧ بسبب ازدياد الكميات المخزونة منه ، سواء فى سورية أو فى الخارج ، وبسبب عدم تمكن أصحابه من تصريفه حتى أدى ذلك إلى هبوط أسعاره هبوطا مريعا وصل إلى حد يبعه أحيانا بأسعار تقل عن سعر تكلفته ، وقد استعيض عن زراعته فى هاتين السنتين بزراعة أنواع أخرى من التبوغ ثبت أنها أدر ربحا وأعم فائدة للمزارع وللإدارة معا .

(ح) النباك البلدى ، ويستعمل للاستهلاك المحلى ، ويصدر قسم منه إلى الخارج وخاصة مصر ولبنان .

٢ - التبغ الناتج من البزور المعروفة باسم « صامسون » : وهو يزرع فى ناحية الأكراد « محافظة اللاذقية » ، ويستعمل كذلك فى صنع السجاير .



حقل الدراسات الزراعية فى مركز اختبارات اللاذقية

٣ - التبغ الناتج من البزور المعروفة باسم « فرناوى » وهو ذو رائحة عطرية ، ويستعمل كذلك فى صنع السجاير بمزجه بأصناف أخرى لتعديل

مذاقها ورائحتها ، وهو يزرع في مناطق كسب ، وقرّة دوران ، والبسيط ،
والباير « محافظة اللاذقية » .

٤ — التنباك الناتج من بزرّة عجمية الأصل «إيراني» : ويزرع في المناطق
الساحلية من محافظة اللاذقية .

٥ — التبغ «حسن بكى» : وهو نوع يستعمل بنسب قليلة في المصنوعات
المحلية ، ويزرع في محافظة جبل الدروز بكميات ضئيلة .

٦ — التبغ «حسن كيف» : وهو نوع يستعمل في صناعة تبغ
الاستنشاق والعطوس ، ويصدر قسم منه إلى القطر المصري ، ويزرع
في منطقة دمشق .

وقد أدخلنا مجددا زراعة بعض البزور الأجنبية في محافظتي اللاذقية
وحلب ، كالرافنيك والأوتليا والبريليب . وقد أنتجت التجارب التي أجريناها
بهذا الصدد نتائج مرضية ومشجعة حدث بنا إلى تعميمها وزيادتها
سنة بعد سنة .

وتبعا للحاجة وجودة الأصناف وملاءمة التربة والمناخ تحدد سنويا
مناطق زراعة كل نوع من هذه الأنواع .

وبما تجدر الإشارة إليه أننا تمكنا بفضل زراعة هذه الأنواع
من البزور الأجنبية من الحصول على كميات هامة من الأنواع المذكورة
التي عملت إدارتنا على إدخالها في مزيج المصنوعات ، بدلا من قسم من التبوغ
الأجنبية المستوردة ، وهذا التدبير وفر على إدارتنا المبالغ الكبيرة
التي كانت تدفعها بالقطع النادر لقاء قيمة كميات التبغ الأجنبي التي أبعد
استعمالها في مصنوعاتنا المحلية .

إن النتائج الطيبة والمشجعة التي حصلنا عليها من زراعة البزور الأجنبية
خلال عام ١٩٥٦ قد حدث بنا إلى زيادة المساحات المزروعة منها

في عام ١٩٥٧ زيادة كبيرة . وتأمل إدارتنا أن تحصل في العام المقبل على كميات وافرة من هذه التبوغ الأجنبية تتيح لها أيضا استبعاد استعمال كميات أخرى من التبوغ المستوردة تمهيدا لإلغاء استيراد مادة التبغ الورق إلغاء تاما .

إن الأعمال الزراعية في كل مديرية إقليمية يقوم بها علاوة على الجهاز الإداري جهاز مؤلف من رئيس قسم ، ومراقبين ممتازين ، ومدققين ، ومراقبين ، ومعاوني مراقبين ، في المكتب وعلى الأراضي ، ومراسلين زراعيين يساعدهم عمال مؤقتون .

وتقسم الأماكـن الزراعية إلى مناطق يشرف عليها مراقب زراعي ، ويعمل تحت إمرته مراسلون زراعيون . وهذا المراقب مسئول تجاه الإدارة عن حسن سير العمل فيها ، وعن كل خلل قد يحدث في منطقته ، وهو يتصل بهذه الغاية بالمراقب الممتاز الذي يكلف عادة بإدارة ست أو سبع مناطق زراعية ، ويكون مركزه في مركز القضاء .

وهؤلاء الموظفون مثبتون ماعدا المراسلين الزراعيين ، فإن قسما منهم مثبت والقسم الآخر مؤقت وموسمي ، إذ تنتهي أعماله بانتهاء الأعمال الزراعية في كل عام .

وتقوم الإدارة عادة بإحداث دورات تدريبية للمراسلين الجدد منهم والضعفاء حيث يجري تدريبهم على الأعمال الفنية والإدارية التي سيلحقون بها قبل البدء بالموسم الزراعي في كل عام .